نحو إستراتيجية تنموية مستقلة للاقتصاديات العربية

د.عبود زرقين
أستاذ محاضر–أ
جامعة ام البواقي

د.فوزي عبد الرزاق
أستاذ محاضر–أ
جامعة سطيف

الملخص

تتناول هذه الورقة البحثية إستراتيجية تنموية مقترحة للاقتصاديات النامية بشكل عام والاقتصاديات العربية بشكل خاص، كإستراتيجية تنموية بديلة للنماذج التنموية الغربية، وفي ظل فشل كل التجارب التنموية السابقة التي أعتمدتها، ألا وهي إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات.حيث تقوم هذه الإستراتيجية على مقومات ومرتكزات نراها في حكم المسلمات، وذلك بالنظر إلى ما تراكم من أدلة على صدقها من واقع التجارب التنموية للنجاح والفشل في إحراز التنمية الاقتصادية في بعض البلدان .بالإضافة إلى تبيان ما قد يعترض تطبيقها من صعوبات في الاقتصاديات العربية، وتوضيح المتطلبات الضرورية لنجاحها في اقتصاديات هذه البلدان.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد العربي، التنمية المستقلة ، الدول النامية، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد العالمي.

Abstract
This paper deals with research development strategy proposed for developing economies in general and the Arab economies in particular, as a strategy development of alternative models of development Bank, and in light of the failure of all developmental experiences earlier adopted, namely, the development strategy of independent self-reliant. Where this strategy on the fundamentals and foundations we see in the rule of Muslim women, and considering the accumulation of evidence on the veracity of the reality of developmental experiences of success and failure in achieving economic development in some countries. well to illustrate what may object application of difficulties in the Arab economies, and to clarify the requirements necessary for success in the economies of these countries.
Keywords: Arab economy, independent development, developing countries, foreign investment, the global economy.

المقدمـــة :

أثبتت تجربة العقود الماضية، أن البلدان العربية قد واجهت مشكلات حادة بخصوص بناء تنميتها المستقلة وتحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي . ويمكن تقسيم هذه المشكلات إلى نوعين رئيسين : **النوع الأول**، هو تلك المشكلات التي نجمت عن تبني مفاهيم وأنماط وسياسات التنمية التي حاكت نموذج النمو في الدول الرأسمالية الصناعية، الأمر الذي تبلور في تعثر جهود التنمية ووصولها إلى طريق مسدود.**والنوع الثاني**، هو تلك المشكلات التي نجمت عن أنماط التعامل مع الاقتصاد العالمي في مجال التجارة الدولية، وفي الاستثمار والقروض الخارجية،ونقل التكنولوجيا، وهو الأمر الذي تجلى في استمرار ضعف الموقع النسبي لهذه البلدان داخل محيط الاقتصاد العالمي، وفي دوام تبعيتها للقوى الخارجية .وهذه المشكلات جميعا تعكس نمط تنمويا مشوها وتابعا، ساد خلال ثلاث عقود الماضية،وكان يتوجه للخارج أكثر من توجهه للداخل، ويعتمد على الحلول والنظريات الجاهزة، بدلا من ابتداعها بما يتناسب مع ظروف هذه البلدان .وبالرغم من اختلاف حجم ووطأة هذه المشكلات بين البلدان العربية نفسها .إلا انه يمكن القول أنه ما من بلد عربي أو نامي، استطاع أن يفلت منها، وأن ما من بلد عربي أو نامي، إلا

ويعاني بدرجة ما من أخطار تزايد الاعتماد على الخارج، ماليا وتجاريا وتكنولوجيا .وهذا النمط التابع للتنمية، وما جاء في ركابه من مشكلات وأخطار، كان هو القاسم المشترك ليس فقط في تجارب التنمية بالبلدان العربية، وإنما أيضا في غالبية البلدان النامية.

ومن المعلوم لنا، أنه في ضوء الحصاد الهزيل لجهود التنمية في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، خلال العقود الماضية، فإن هناك إحساس واضح لدى أغلبية واسعة من المفكرين والاقتصاديين في هذه الدول بضرورة إعادة النظر في مشروع التنمية الذي ساد بالماضي، وإخضاعه لنوع من التقييم الجاد،حتى يمكن استخلاص أهم الدروس التي تفسر لنا لماذا كانت مواقع الفشل أكثر من مواقع النجاح ؟ .وبالفعل ثمة جهود فكرية ملموسة في الفكر التنموي المعاصر،تناقش أدبيات التنمية التقليدية،التي سادت في الماضي، وكان لها قوة السيطرة على صناعة القرار الاقتصادي وتوجهات التنمية،وتحاول أن تصوغ نمط فكريا تنمويا جديدا، يأخذ بعين الاعتبار ظروف هذه البلدان، وابتكار استراتيجيات وسياسات تنموية بديلة، يكون هدفها، ليس محاكاة نمط النمو وأسلوب الحياة في الدول الرأسمالية الصناعية،وإنما خلق نمط تنموي جديد، يتفق وظروف هذه البلدان، ويحرص على تحقيق تحررها الاقتصادي،وبناء تنميتها المستقلة، على أن يكون الهدف النهائي لهذه التنمية البديلة هو تنمية الإنسان ورفع مستوى معيشته وتلبية احتياجاته المختلفة المادية والمعنوية.

ومن خلال هذا الزحم من الكتابات ظهرت مقولة التنمية المستقلة والاعتماد على الذات لتحقيق النمط التنموي الجديد بالبلدان العربية. حيث تطرح إستراتيجية التنمية المستقلة والاعتماد على الذات نفسها باعتبارها جزء من إستراتيجية عامة للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، تساهم في تحويل الهيكل الاقتصادي للبلدان العربية على نحو يمكنها من استخدام الموارد الحالية والاحتمالية لإشباع الحاجات الداخلية للسكان، وابتداء من هدف إشباع الحاجات الداخلية يتحدد دور كل الأنشطة الصناعية – الزراعية–التجارة الخارجية–الخدمات ....إلخ.

إذ هدفت هذه الاسترتيجية في المقام الأول إلى إشباع الحاجات الأساسية للسكان، أبت أن يتم قصورها وفقا لنماذج محددة سلفا وغير مرتبطة بواقع البلدان العربية، ومن هذا الواقع وحده تتحدد الحاجات الأساسية التي يكون إشباعها هدفا لعملية التطوير،

وتتحدد بالتالي التغيرات الهيكلية التي يجب أن يكون الاقتصاد العربي محلا لها لكي يمكن استخدام إمكانياته الحالية والاحتمالية في إنتاج ما يشبعها وفي ضوء ذلك يتعين :

أولا: تعريف أو تحديد الحاجات الأساسية التي ستتخذ هدف للإستراتيجية التنموية المستقلة، والتي تمثل نقطة البدء لكل جهود التنمية [1].

ثانيا: تحديد نوع العلاقة بين الاستهلاك والاستثمار والتراكم، باعتبار أن التطوير المستهدف يتم عن طريق إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاديات العربية، باستخدام القوة العاملة وتراكم رأس المال .

وسنحاول ضمن هذه الورقة البحثية أولا البحث في الضرورة الموجبة لتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة بالاقتصاديات العربية،وهذا يستدعي منا التعرف مفهوم استقلال التنمية والاعتماد على الذات ثم استعراض المقومات الأساسية للإستراتيجية التنموية المستقلة المعتمدة على الذات، وما قد يعترض تطبيقها من صعوبات في هذه البلدان، وتوضيح المتطلبات الضرورية لنجاحها في الاقتصاديات العربية وفق المحاور الرئيسية الآتية :

أولا– ضرورة تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة في البلدان العربية

ثانيا – مقومات إستراتيجية التنمية المستقلة

ثالثا– صعوبات تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة في الاقتصاديات العربية

رابعا– شروط نجاح إستراتيجية التنمية المستقلة في الاقتصاديات العربية

أولا–ضرورة تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة في البلدان العربية

يعاني الاقتصاد العربي تخلفا اقتصاديا واجتماعيا وعلميا بكافة المعايير،نتيجة للسياسات الاقتصادية المطبقة خلال العقود الثلاثة الماضية، من ناحية ونتيجة للعلاقات التبعية التي انتهكت سيادة البلدان العربية وإخضاعها لإملاءات القوى المالية والاقتصادية الدولية،من ناحية أخرى.وهو ماترتب عليه آثار سلبية ضخمة في نمط

تكوين واستخدام الفائض الاقتصادي، وتوجهات تراكم رأس المال،ومن ثم في مسارات التنمية في البلدان العربية.

فضلا عن ذلك . ازداد الاعتماد في بعض البلدان العربية بشكل مطلق على عائدات النفط ومشتقاته،مما عمق من الطبيعة الريعية للاقتصاد العربي.وهذا ما أدى إلى تحول الاقتصاد العربي تدريجيا إلى اقتصاد ريعي يقوم على المضاربات العقارية والمالية،وتراجعت القطاعات المنتجة الزراعية والصناعية تراجعا ملموسا،وهو ما أسفر عن تزايد الانكشاف أمام العالم الخارجي إلى مستويات خطيرة.كما أدى نمط توزيع الريع وإعادة تدويره في المجتمع العربي إلى مزيد من البطالة والفقر والتهميش الاقتصادي والاجتماعي لفئات واسعة من سكان الوطن العربي[2].

وفي ضوء ما تقدم فإن تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة تعتبر ضرورة تاريخية لتصحيح المسار التنموي، ترد الاعتبار إلى مفهوم الدولة التنموية التي غابت عن الاقتصاديات العربية،وغاب معها دورها الريادي والتوجيهي الضروري للخروج من التخلف والتبعية.فالتنمية المستقلة ضرورة اقتصادية واجتماعية لضبط اتجاهات التراكم الإنتاجي والتطور التكنولوجي في القطاعين العام والخاص من جهة، ولتامين عدالة توزيع ثمار النمو الاقتصادي من جهة أخرى .فضلا عن ذلك فإن التنمية المستقلة ضرورة سياسية لحماية القرار الوطني وصيانة استقلاليته، على الصعيد الوطني والدولي.
وحتى لاينظر البعض إلى هذه الإستراتيجية على أنها مجرد حنين إلى الماضي، أو على أنها تشبث بمثاليات لم يعد هناك مجال لتحقيقها في زمن العولمة،فسوف نلقي فيما يلي المزيد من الأضواء على مفهوم استقلالية التنمية، وعلى المبادئ التي يجسدها هذا المفهوم، زيادة على ركائزه ومقوماته التي يمكن الاهتداء بها، فيما لو انعقد العزم على تحقيق تنمية مستقلة في الاقتصاديات العربية

1-مفهوم استقلال التنمية

لقد أنتاب مفهوم استقلالية التنمية والاعتماد على الذات بعض الغموض في بداية الأمر، بفهم البعض له كمرادف للاكتفاء الذاتي أو الانغلاق على الذات وقطع العلاقات مع العالم الخارجي.كما حاول البعض الآخر قياس الاعتماد على الذات بمقاييس اقتصادية بسيطة مثل نسبة الاستيراد إلى الناتج الوطني الإجمالي في بلد معين أو

نسبة خدمة الدين الخارجي إلى الصادرات، ونظرت فئة ثالثة إلى إستراتيجية إحلال محل الواردات كإستراتيجية التنمية بالاعتماد على الذات في مواجهة إستراتيجية التصنيع الموجه للتصدير، والتي تؤدي إلى زيادة إدماج البلدان النامية المصدرة للسلع المصنعة في النظام الرأسمالي العالمي.

ويتفق الكثير من الاقتصاديين من ناحية أخرى على أن جوهر عملية الإنماء الاقتصادي هو وضع أسس الانطلاق في طريق النمو الذاتي أي النمو الذي يغذي نفسه بنفسه، وهذا المفهوم كعملية للإنماء الاقتصادي يدفعنا للأخذ بمفهوم استقلال التنمية والاعتماد على الذات، يغطي مضمونه بنفسه ويصبح جوهر مفهوم استقلال التنمية والاعتماد على الذات، هو بناء اقتصاد قادر على مقابلة الحاجات الاجتماعية لغالبية أفراد المجتمع على أساس من التراكم الداخلي، وحيث متوسط المستوى العالي لإنتاجية العمل[3].فحسب تعبير دقيق للدكتور إسماعيل صبري عبد الله – في كتابه أن جوهر الاعتماد على الذات واستقلالية التنمية: هو توفير أكبر قدر من حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي، في مواجهة عوامل الضغط التي تفرزها آليات الرأسمالية، وفي مواجهة القيود التي تفرضها المؤسسات الراعية والحارسة للنظام الرأسمالي العالمي، ومن ثم توافر القدرة على التعامل مع الأوضاع الخارجية، بما يصون المصالح الوطنية.وهذا يعني أن الجوهر الحقيقي لمفهوم التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات[4]، هو تطوير القدرات الذاتية للمجتمع في كل المجالات، وهذا المفهوم لا يتناقض مع مشاركة البلدان العربية في العلاقات الاقتصادية الدولية وقيام نوع معين من علاقات التبادل بينها وبين بقية بلدان العالم، حتى وفق الشروط الحالية للتبادل الدولي، وفي ظل أشكال مختلفة وبدراجات تفضيل مختلفة وفقا لطبيعة كل جزء من أجزاء المجتمع الدولي. ذلك أن اكتساب القدرات الذاتية يزيد من القوة التفاوضية للبلدان العربية، وهي قوة تستخدم في الصراع من أجل نمط جديد للتقسيم الدولي للعمل يلغي الطابع غير المتكافئ للعلاقات الاقتصادية الدولية الراهنة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

ويتضمن مفهوم التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات أيضا ضرورة تعبئة الموارد المحلية المتاحة والاحتمالية بأعلى درجة من الكفاية، واستخدامها على نحو رشيد وفعال

باعتبارها الأساس الراسخ لبناء التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، دون أن ينفي هذا المفهوم لإستقلال التنمية على إمكانية اللجؤ إلى مصادر المعونة الخارجية، سواء كانت مالية أو فنية أو إدارية، طالما كانت نافعة ومجدية من الناحية الاقتصادية مع مرعاة ترشيد اللجؤ إليها وأن يكون في أضيق الحدود والآجال.

وقد تم إقرار إستراتيجية التنمية المستقلة بالاعتماد على الذات في إطار جداول اعمال مؤتمر منظمة الأمم المتحدة (5)،للأخذ بهذه الإستراتيجية للتوجه نحو السوق المحلية للبلد النامي والتقليل من الاعتماد على الدول المصنعة بالاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية المتاحة للدولة المعنية عن طريق إنشاء صناعة وطنية إستخراجية تقوم بتصنيع المواد الأولية بقدر الإمكان ويخصص جزء منها للتصدير والاعتماد على الدراسات التكنولوجية لإحلال المواد المتاحة محليا في التصنيع محل المواد المستوردة، ونتيجة لذلك ستدخر الدولة المعنية رؤوس الأموال، باعتبار أن تكلفة الصناعات التي يتم إقامتها إستنادا لهذه الإستراتيجية أقل بكثير من تلك التي تلزم لإقامة المجمعات والمركبات الصناعية الكبرى ذات التكنولوجيا المعقدة والمعدات الباهظة الثمن، والتي غالبا ما تعجز الدول النامية عن تشغيلها بكفاءة عالية نظرا لظروف كثيرة، وكذا عجزها عن تصريف منتجاتها بالثمن المطلوب، بالإضافة إلى زيادة إعتمادها من ناحية التكنولوجية على الشركات المتعددة الجنسيات، حيث إذا سلكت البلدان النامية سياسة حكيمة في توزيع الدخل بعدالة والتخلص من عادات الاستهلاك المبالغ فيه وزيادة العمالة المنتجة، تزيد طاقة المجتمع عن الادخار، مما يمكنه من الاعتماد المتزايد على مواردها المالية الذاتية، فإستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، هذه تعني أيضا الاستفادة الكاملة من القوى البشرية المحلية، وهذا بدوره يتطلب توفير التعليم والقضاء على الأمية وتدعيم التعليم الفني والتدريب المهني، مع الاهتمام بالرعاية الصحية، كما يتطلب تنمية الخبرات المحلية والاعتماد عليها بشكل أساسي، فحجر الزاوية ضمن هذه الإستراتيجية التنموية، هو خلق تكنولوجيا محلية باختيار تصنيع ملائم يعتمد على السوق المحلية(6)، وهوما يستدعي إبداع تكنولوجيا ملائمة تأخذ بعين الاعتبار توافر اليد

العاملة، مع التقليل من استخدام رأس المال، وكذلك تبسيط العملية الإنتاجية وتخفيض تكلفة الإنتاج وتكون المنتجات في متناول محدودي الدخل، هذا بالإضافة إلى الاهتمام التي يجب أن تحضى بها القطاعات الأخرى، مثل الزراعة لتوفير الغداء الذي بدونه لا يمكن ضمان الاستقلال الاقتصادي .

إن هذه الإستراتيجية وإن كانت تنطلق من الاعتماد على النفس وتقوم على الاستفادة الكاملة من الموارد المحلية والاحتمالية، إلا أنها لا يجب أن تقارن بالسياسة المغلقة أو المنعزلة عن العالم الخارجي حيث أن تبادل السلع والخدمات دوليا يستمر لكونه عامل مهم في عملية التنمية. كما أن من مميزات هذه الإستراتيجية أيضا، أن الدولة التي تنتهجها تستطيع بناء منتجاتها الرأسمالية وتنمي صناعاتها دون اعتمادها على دول أخرى لغرض تلبية متطلبات صناعاتها المتوفرة محليا (مواد خام، أيدي عاملة، ...الخ)، وهي سوف تدخر العملة الأجنبية الضرورية للاستيراد،وبالتالي أن هذه الإستراتيجية قادرة على أن تحقق الاستقلال الاقتصادي للدول التي ستسلكها، لأنها تقلل من الاعتماد المفرط على الدول الصناعية المتقدمة، هذا مع العلم أن الاستقلال الاقتصادي لا يعني الاكتفاء الذاتي والانفصال عن حركة المبادلات الدولية، بل أنه لا يتعارض في تقدير واضعي هذه الإستراتيجية مع قدر معين من الاستثمار الأجنبي، كما يفترض أيضا قدر معينا من استيراد التكنولوجيا المناسبة .

وتجدر الإشارة إلى أن الإنتاج للسوق المحلية لا يعني بحال الاستغناء عن التصدير، فالدول جميعا يستحيل عليها أن توفر محليا كل ما يلزم للتنمية، ولكن تستطيع أن تستورد دون مساس بالاستقلال السياسي والاقتصادي، بل لابد أن تتمكن حتى من التصدير ولكن الفرق الجوهري بين التبعية والاستقلال في المجال الاقتصادي، يكمن في مدى القدرة الفعلية لسلطات البلدان العربية في إتخاذ القرارات الخاصة بتشكيل اقتصادها الوطني، وعلاقته الاجتماعية في حرية ودون أن تخضع لضغط سياسي أو اقتصادي، فحيث يكون إنشاء مشروع للتنمية مرهون بحسن نية طرف خارجي يوفر له التمويل أو يمده بالتكنولوجيا يمكن الشروع في تنفيذه مع إمكانية الاستغناء عنه، إذا كان نمط التنمية بأسره يعتمد على المصادر الخارجية بشكل أساسي، فإن الحديث عن استقلال الإرادة الوطنية في مجال التنمية عموما، سيصبح بدون معنى، ولذلك فإن بناء اقتصاد يعتمد

أساسا على الموارد الذاتية بالمعنى الواسع يوجه أساسا للسوق المحلية هو تنمية ذاتية وليست متجهة نحو الخارج .

2–مبادئ استقلال التنمية

إن مفهوم استقلال التنمية يستند إلى المبادئ التالية[7]:

المبدأ الأول: تحرير القرار التنموي الوطني من السيطرة الأجنبية، دون أن يعني ذلك الانقطاع عن أفضل منجزات البشرية في العالم المعاصر.ويتطلب ذلك تعبئة الموارد الذاتية للأمة وتنميتها وتوظيفها بأقصى كفاءة ممكنة.

المبدأ الثاني:الاعتماد على مفهوم واسع لرفاه الإنساني يتجاوز المفاهيم الضيقة المقتصرة على الوفاء بالحاجات المادية للبشر إلى التمتع بالمكونات المعنوية للتنعم الإنساني كالحرية والمعرفة والجمال.

المبدأ الثالث:وهو أن المعرفة مصدرا أساسي للقيمة في العالم المعاصر، وذلك بالطبع إلى جانب تراكم الأصول الإنتاجية .ولذا، فإن إقامة مجتمع المعرفة أصبح عنصرا من العناصر الجوهرية للتنمية الحقيقية.

المبدأ الرابع:إنشاء نسق مؤسسي فعال موجه نحو التكامل الوطني، وصولا إلى ما يمكن تسميته منطقة حرة عربية،ومن المهم هنا التمييز بين مرحلتين : **الأولى** مرحلة التنمية التكاملية التي يتولاها كل بلد لتحقيق تكامل داخله وفي ما بين البلدان.**والثانية** مرحلة تكامل إنمائي يتولى فيه الكيان التكاملي تسيير دفة التنمية، وتتوافق المرحلة الأولى مع مرحلة بناء المشروع التنموي، بينما تتوافق المرحلة الثانية مع مرحلة تسييره.

المبدأ الخامس: الانفتاح الايجابي على العالم المعاصر،بغرض الاستفادة من أفضل منجزات البشرية.

ثانيا –مقومات إستراتيجية التنمية المستقلة

يمكن تلخيص وإبراز أهم المقومات الأساسية لإستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات فيما يلي[8]:

1-إحداث زيادة كبيرة في معدل الادخار المحلى واطرادها :

فالتنمية التي قدر لها الاستمرار والتواصل في الزمن الحديث، هي تلك التي قامت على المدخرات الوطنية وتراكم رأس المال الوطني . وهذا ركن أساسي من أركان الاعتماد على الذات أو استقلالية التنمية . ولا مجال هنا لتكرار نمط الاستهلاك الغربي المسرف والمبذر للموارد . ومن الخطأ تصور أن التنمية يمكن أن تتحقق مع الإفراط في الاستهلاك أو الاستيراد فلا توجد تنمية بلا ثمن، ولم يحدث في تاريخ البشرية كله أن تحققت تنمية جادة دون تضحيات . كما أنه من الخطأ أيضاً تصور أن التنمية يمكن أن تحدث على نطاق يعتد به اعتماداً على أن المعونات الأجنبية والاستثمار الأجنبي يمكن أن يحلا محل الادخار المحلى في إنجاز التنمية .

وقد بينت بعض الدراسات الاقتصادية أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي، في التكوين الرأسمالي الثابت على مستوى العالم بعامة وعلى مستوى الدول النامية بخاصة هي نسبة صغيرة. وحتى في الحالات القليلة التي ارتفعت فيها هذه النسبة لسنوات قليلة – كما في حالة ماليزيا في سنة 1992، فإن النسبة لم تتجاوز الربع، ولم يكن ارتفاع هذه النسبة على حساب تراجع معدل الادخار المحلى بأية حال . فمعدل الادخار المحلى في ماليزيا كان في حدود 30% - 35% في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات . وبالرغم من ارتفاع نسبة الاستثمار الأجنبي إلى التكوين الرأسمالي في أوائل التسعينات، فإن معدل الادخار المحلى زاد في هذه الفترة من 34%- 40%، وأخذ في الزيادة بعد سنة 1993 حتى بلغ 49% في سنة 1998 . وبالرغم مما أحرزته ماليزيا من تقدم اقتصادي، فلم يزل معدل ادخارها المحلى 43% في السنوات الثلاث الأولى من القرن الواحد والعشرين[9] . وارتفاع معدل الادخار المحلى ملحوظ في بعض الدول الآسيوية الأخرى التي يشار إليها كنماذج للنجاح الاقتصادي، وذلك على النحو المبين في جدول رقم (1).

جدول(1) معدلات الادخار المحلي في بعض بلدان شرق آسيا

الدول / السنة	1982	1993	2003	2010	2011	2012
كوريا الجنوبية	%22	%33	%33	%35	%35	%35
سنغافورة	%38	%44	%40	%52	%50	%48
هونج كونج	%34	%34	%33	%31	%30	%27
الصين	%36	%43	%44	%56	%58	%58

المصدر:راجع مؤشرات البنك الدولي على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GNS.ICTR.ZS

ولم يكن للاستثمار الأجنبي المباشر دور يذكر في كوريا الجنوبية، حيث لم تزد نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت على 1% في سنة 1976، 0.03 % في سنة 1980 و 0.8 % في سنة 1990 و 1.8% في سنة 2003 . وبالرغم أن النسب المناظرة أعلى في الصين، خاصة منذ سنة 1993 حيث بلغت نحو 15 %، إلا هذه النسبة أخذت في التناقص بعد ذلك حتى بلغت 12 % في سنة 1998 و 9% في سنة 2003[10] .

كما كانت المعونات الأجنبية المتلقاة في كوريا الجنوبية ضئيلة حيث بلغت سنة 1993 مبلغ 14.0 مليون دولار، ووصلت في التزايد لتبلغ إلى 130.9 مليون دولار سنة 2003 .تم أخذت في التناقص لتبلغ سنة 2012 .مبلغ 98.1 مليون دولار،وكذلك في كل من ماليزيا والصين .وذلك كما يظهر في جدول رقم (2) .

جدول (2) : المعونات الأجنبية الرسمية المتلقاة (مليون دولار) في بعض بلدان شرق آسيا

الدول / السنة	1982	1993	2003	2010	2011	2012
كوريا الجنوبية	–	14.0	130.9	78.8	118.5	98.1
ماليزيا	134.7	95.2	106.6	2.0	32.1	15.3
سنغافورة	20.4	23.6	80.5	–	–	–
هونج كونج	7.9	30.2	95.2	–	–	–
الصين	523.3	3206.6	1358.5	646.1	702.8	194.1

المصدر : راجع مؤشرات البنك الدولي على الموقع:http://data.albankaldawli.org/indicator/DT.ODA.ODAT.CD3

2–دور الدولة في نجاح التنمية المستقلة :

إن خبرات التنمية على امتداد التاريخ تشير إلى أن الدولة كان لها دور محوري في تحريك قوى التنمية، بل وفي صنع التنمية ذاتها، وفى تأمين أطرادها . كما تشير هذه الخبرات إلى أن السوق في حد ذاته لا يصنع التنمية. وأنه حتى في الحالات التي سمح فيها لقوى السوق بالعمل جنباً إلى جنب مع التخطيط والتدخلات الحكومية، فإن التنمية كانت تتم، ليس بآليات السوق الحرة، وإنما بتوجيه الدولة للسوق وتحكمها في مساراتها، وفى ضوء مخططات محددة للدخول في صناعات بعينها ولتنمية المزايا النسبية في صناعات بذاتها، وذلك باستعمال حزم لا ياستهان بها من السياسات الاستثمارية والتجارية والصناعية، لاسيما الحماية الجمركية والدعم للصناعات الناشئة وللصادرات، وكذلك السياسات الرامية إلى بناء قدرات علمية وتكنولوجية وطنية .

ولكن دور الدولة لا يكون تنموياً بحق إذا اقتصر على التوجيه والتحفيز وعلى تهيئة المناخ الاستثماري وتحسين البنية الأساسية . بل يلزم أن يضاف إلى هذه المهام أربع مهام لا غنى عنها :

أ- ضبط الاستهلاك والاستيراد بغية رفع معدل الادخار المحلى رفعاً محسوساً، وذلك في ضوء ما اتضح لنا من دور حيوي للادخار المحلى في تمويل التراكم الرأسمالي وتأمين اطراد التنمية. ويرتبط بهذا الأمر تحويل الفائض الاقتصادي المحتمل إلى فائض فعلى[11].

ب- السيطرة على الفائض الاقتصادي ومركزته، وهو ما لا يعنى بالضرورة أن يكون مملوكاً بالكامل للدولة، وإن كان قدر من الملكية العامة ضروري لتحقيق أهداف التنمية المستقلة. ولكن المقصود بالسيطرة ومركزته هو عدم تشتيت وبعثرة الفائض الاقتصادي وعدم انفراد الأطراف أو المواقع التي نشأ فيها بقرارات استخدامه حسب تفضيلا تهم الخاصة، ومن ثم تجميع هذه الفوائض أو النسبة الكبرى منها في وعاء واحد تكون للدولة سلطة التأثير في استخداماته، بما يتفق ومتطلبات بناء التنمية المستقلة [12].

ج- الاشتراك المباشر للدولة في مجالي الإنتاج والاستثمار الإنتاجي، حيث تقصر السوق والرأسماليات المحلية والاستثمار الأجنبي عن تنفيذ برنامج متكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . واتصالاً بهذه المهمة، نقول إن للقطاع العام موقعاً رئيسياً في الإستراتيجية

التنموية المستقلة المعتمدة على الذات . وأن التصدي لمشكلات القطاع العام لا يكون بالخوصصة، وإنما بتوفير سبل العلاج الفني والإداري والمالي التسويقي لهذا القطاع، وبمحاربة الفساد فيه وفى المجتمع ككل.

د- النهوض بالقدرات العلمية والتكنولوجية الوطنية، وتأمين تكامل النشاطات العلمية والتكنولوجية الوطنية مع متطلبات البرنامج المتكامل للتصنيع والتنمية الشاملة . فهذه من المهام التي لا يقدر على إنجازها القطاع الخاص المحلى الضعيف، ولا الاستثمار الأجنبي والشركات متعددة الجنسية التي تسيطر على تقسيم العمل الدولي وتفضل الاحتفاظ بأنشطة البحث والتطوير في مقراتها الرئيسية بالدول المتقدمة .

ويشير تقرير حديث لليونيدو إلى أنه على خلاف ما كان يعتقده الكثيرون من الاقتصاديين فإن التوليد المحلى للمعرفة قد أصبح شرطاً مسبقاً للحاق بالمتقدمين، وأنه يجب النظر إلى السحب من رصيد المعرفة العالمية وبناء النظم المحلية للمعرفة، على أنهما عنصران متلازمان ولذلك فإن على الدول التي تريد أن تقوى مركزها التنافسي وأن تلحق بالدول الصناعية المتقدمة أن تستثمر بكثافة في توليد المعرفة. ويستدرك التقرير أن يؤازر بناء القدرات المعرفية المحلية بيئة مواتية من خلال توفير نظام مالي فعال ونظام حكم رشيد، بحيث تؤدى هذه البيئة ضمن ما تؤدى إلى خلق طلب محلى على القدرات التكنولوجية التي يجرى بناؤها[13].

ولكن أداء هذه المهام جميعاً لا يستقيم مالم تحتويها وتنسق بينها خطة للتنمية الشاملة . والقول بذلك لا يعنى استبعاد آليات السوق كلياً . وإنما يعنى أن ينظر إلى التخطيط كأداة أساسية ورئيسية لتوجيه حركة الاقتصاد والمجتمع، وأن ينظر إلى السوق كأداة مساعدة تعمل في الحدود التي ترسمها الخطة الوطنية الشاملة . فهذا هو التعامل الواقعي مع السوق في الدول النامية، أي التعامل الذي ينطلق من الإقرار بالقدرات المحدودة للسوق، والاعتراف بالأشكال المختلفة لقصور أو فشل السوق. ومن هنا يلزم أن يحظى إشباع الحاجات الأساسية للسكان بأولوية متقدمة [14]. فهذا أمر ضروري حتى يكون للاعتماد على البشر معنى يعتد به . وهو أمر ضروري، لأن السوق لا

يعترف بالحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من الشعب، وإنما يعترف فقط بحاجات من يملكون القدرة الشرائية في المجتمع.

والتأكيد على دور الدولة في إحداث التنمية الشاملة المطردة لا يعنى مقاطعة القطاع الخاص المنتج أو معاداته. فالجهد التنموي المطلوب ضخم ومتنوع، وليس في وسع قوة اجتماعية واحدة في المجتمع النهوض بمتطلبات التنمية الشاملة والمطردة. بل ثمة حاجة إلى كل جهد إنتاجي يمكن أن يقوم به القطاع الخاص، وكذلك القطاعات الأخرى . ومثلما يعهد إلى التخطيط بعجلة القيادة، دونما استبعاد لقوى السوق، تعهد إستراتيجية التنمية المستقلة إلى الدولة والقطاع العام بعجلة القيادة، دونما استبعاد للقطاع الخاص الوطني – المنتج لا الطفيلي – والذي تتكامل نشاطاته مع الخطة الوطنية، لا مع الشركات الدولية . وإن التفريط في الطاقات الإنتاجية للقطاع الخاص، لا يتفق ومنطق تعظيم الاستفادة من القدرات الوطنية. وذلك لاحتياج القطاع الخاص إلى من يأخذ بيده ويقود تحركاته وينسق بين نشاطاته ونشاطات الحكومة والقطاع العام . وليس هناك من يتولى هذه المهمة سوى الدولة من خلال خطة وطنية للتنمية الشاملة.

3–المشاركة الديمقراطية والتوزيع العادل للثروة والدخل

تعتبر إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، أن المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات ومتابعة تنفيذها هي المدخل الصحيح لتوليد الطاقة المعنوية أو الشحنات الروحية التي لا تتحقق التنمية بدونها، وذلك فضلاً عن أن هذه المشاركة حق من الحقوق الأساسية للإنسان إن المشاركة الفعالة هي "منهجية سياسية للتمكين"، أي تمكين الناس المهمشين والمستبعدين من العملية السياسية وتعريضهم لعمليات التحول التي تنطوي عليها التنمية السوية . فالمشاركة يجب أن تتعدى كونها مجرد أداة لاستطلاع رأى المجتمعات المحلية في المشروعات المناسبة لها مع بقاء هيكل السلطة أو القوة، ومع بقاء التمايزات الاجتماعية على ما هي عليه . كما أن المشاركة يجب أن تتجاوز الديمقراطية التمثيلية التي تقوم على علاقة غير مباشرة بين المواطنين والدولة من خلال المجالس المنتخبة، إلى الديمقراطية التشاركية التي تقوم على روابط أكثر مباشرة بين المواطنين والدولة، مثلاً من خلال إتاحة فرص مشاركة المواطنين في إدارة المرافق العامة والمدارس والمستشفيات وغيرها من الهيئات العامة . ولكن هذه المشاركة قد تظل شكلية أو حتى

سلبية، ما لم تستند إلى تغيرات في علاقات الثروة والسلطة تجعل لصوت العمال وذوى الدخول المنخفضة والفقراء وزناً يعتد به في مثل هذه المجالس .

وينبغي النظر إلى المشاركة على أنها حق من حقوق المواطنة، وعلى أن الهدف الأساسي لها هو إنجاز تحولات عميقة في الممارسات الراهنة للتنمية بوجه عام، وفى العلاقات الاجتماعية وفى الممارسات المؤسسية وفى نقص القدرات وما إليها من العوامل التي غالباً ما تؤدى إلى الإقصاء الاجتماعي بوجه خاص .

وإذا كان للمشاركة أن تتجاوز المعنى المحدود للتعددية الحزبية والمجالس التمثيلية إلى امتلاك سلطة اتخاذ القرارات، وإلى تكافؤ الفرص في التأثير على القرارات، فلا بد من تمكين الناس من هذه المشاركة بوسائل متعددة، أبرزها تقريب الفوارق بين الطبقات . ذلك أن المشاركة الديمقراطية تفقد الكثير من مفعولها المأمول إذا كانت التفاوتات في توزيع الدخول والثروات كبيرة، وإذا استأثر نفر قليل من السكان بقسط ضخم من ثروة المجتمع ودخله . فالتركز في توزيع الثروة والدخل يفضى بالضرورة إلى تركز في توزيع السلطة والنفوذ في المجتمع . ولا تتهيأ معه بالتالي ظروف مواتية للتنمية المنشودة .

ولهذا فإن معظم التجارب الناجحة في التنمية قد شهدت في بداياتها عملية إعادة توزيع كبرى للثروة والدخل من خلال الإصلاح الزراعي والتأميمات والضرائب التصاعدية وتوفير الخدمات التعليمية والصحية المجانية ودعم السلع والخدمات المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية . وكان ذلك أحد ألوان المشاركة التي ساعدت على حشد وتعبئة الجهود الوطنية من أجل التنمية. كما يعد الحرص على حسن توزيع الدخل وتوصيل منافع التنمية للفقراء وذوى الدخول المنخفضة أحد سبل الاحتفاظ بحماس الناس للتنمية وتعزيز استعدادهم للتضحية من أجل إنجازها. وهذا يستوجب مراعاة الأبعاد التوزيعية عند تخطيط الإنتاج والاستثمار .

فالواقع هو أن مسألة التوزيع تتحدد إلى مدى بعيد عند اتخاذ قرارات الاستثمار والإنتاج : ماذا تنتج، ولم تنتج، وكيف نتج، [15]، وهذا المنهج مغاير لمنهج التنمية الموجهة بآليات السوق وفكرة "التساقط" أو انتشار منافع التنمية إلى الفقراء بشكل تلقائي، التي لم تزل تسيطر على نموذج الليبرالية الجديدة، وذلك بالرغم من تراكم أدلة كثيرة على عدم

وجود تعارض بين حسن توزيع الدخل والنمو الاقتصادي، وأن التوزيع الأكثر مساواة للدخل يدعم النمو ولا يعوقه .

وإذا كان التحول الديمقراطي ضرورياً للتنمية بقدر ما هو ضروري لإقامة حياة سياسية سليمة من جهة، وللوقاية من الفساد وسرعة الكشف عنه واحتوائه عندما يقع من جهة أخرى، فإن هذا التحول يظل منقوصاً، والمشاركة التي تنتج عنه تبقى سطحية إلى حد بعيد، ما لم يتم التصدي لقضية توزيع الدخل والثروة . والحق أن قضية إعادة التوزيع، وتحويل قسط من الموارد من الأغنياء إلى الفقراء، لا ترتبط بقضية المشاركة وحدها، بل أنها أيضاً ترتبط بتحسين الأحوال المعيشية لغالبية السكان في المجتمع .

و هناك مقولة لثابو مبيكى الرئيس السابق لدولة جنوب إفريقيا عن حق : علينا أن ندرك أن تحسين أحوال الغالبية الفقيرة يتطلب تحويلاً للموارد على نطاق واسع من القسم الأغنى إلى القسم الأفقر من سكان جنوب أفريقيا . وهو يرى أن قضية إعادة التوزيع، قد ازدادت أهميتها مع اتساع الفوارق بين الطبقات بحيث أن جهود التنمية وحدها لن تكفى لتحسين حال الغالبية الفقيرة من السكان . وهو يشير إلى أن الإتحاد الأوروبي فعل الشئ نفسه حين اكتشف أنه من المستحيل تطوير مستوى الدول الأعضاء الأقل تقدماً فيه، دون تحويل للموارد على نطاق واسع من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر من الإتحاد . ولذلك فهو يرى أنه من المستحيل أن نساير توافق واشنطون ونموذج الليبرالية الجديدة في أنه لكي تحسن أحوال الجزء الأفقر من ليفربول في إنجلترا مثلاً، فإن كل ما يتعين عليك هو خلق الظروف المواتية لاجتذاب رأس المال، أي إيجاد ظروف صديقة للسوق . ويضيف مبيكى أنه إذا كان الإتحاد الأوروبي يعترف أيضاً بأن هذا العلاج لا يصلح، وأن الأمر لا يمكن أن يترك للسوق، بل إنه يتطلب تدخلات واعية من جانبه ومن جانب حكومات الدول الأعضاء لنقل جانب من الموارد من الأجزاء الأغنى إلى الأجزاء الأفقر منه، فإن عملية إعادة التوزيع التي تنطبق على الإتحاد الأوروبي تنطبق بالمثل على دولة مثل جنوب إفريقيا، مثلما يجب أن تنطبق على الصعيد العالمي [16].

4-انضباط علاقات الاقتصاد العربي بالخارج أمر ضروري للتنمية الناجحة :

على خلاف ما يذهب إليه أنصار العولمة الليبرالية وأصحاب توافق واشنطون من أن تحرير التجارة وفتح الاقتصادات وتوجه التنمية للخارج يحفز النمو الاقتصادي، وأن الاندماج في الاقتصاد العالمي كفيل بجذب الاستثمار الأجنبي والتكنولوجيا المتقدمة إلى الدول النامية، وهو ما لم يقم عليه دليل في الواقع الملموس، و تذهب إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات إلى النمو هو قاطرة التجارة – لا العكس، وأن ما يجذب الاستثمار الأجنبي هو توافر إمكانات حقيقية للنمو في الاقتصاديات العربية والنامية، من خلال معدل مرتفع للادخار والاستثمار، وأن تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال عبر الحدود، ورفع الحماية والدعم عن الصناعات الوطنية وتحرير أسعار الفائدة والصرف قبل إحراز تقدم ملموس في بناء الطاقات الإنتاجية للدولة، وقبل تكوين مزايا تنافسية يعتد بها في بعض القطاعات، يمكن أن يلحق أضراراً جسيمة بالاقتصاديات العربية، ويصادر على فرص التنمية .

ومصدر الخطر هنا هو محاولة تعميم نموذج واحد – وهو النموذج الليبرالي- على الدول جميعاً دون مراعاة للفوارق في مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والمؤسسي. فالتحرير الذي تتحمله دولة مثل إنجلترا أو فرنسا، قد يكون مهلكاً لدولة مثل نيجيريا أو الهند. وقل مثل ذلك عن تخفيض معدلات الضرائب والتعريفات الجمركية وتوحيد سعر الصرف والاكتفاء بالدعم العمومي دونما تمييز بين قطاع وآخر أو بين صناعة وأخرى، وكذلك محاولة تطبيق قواعد موحدة على جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية، مع بعض الاستثناءات المحدودة وقصيرة الأجل لبعض الدول النامية والأقل نمواً .

وليس معنى هذا أن انفتاح الاقتصاد العربي على الاقتصاد العالمي مرفوض من حيث المبدأ وإنما المقصود هو أن يكون مثل هذا الانفتاح متدرجاً وانتقائياً ومحسوباً في كل الأحوال في ضوء الشوط الذي قطعته كل دولة على طريق التقدم. وذلك هو ما يمكن أن يهيئ ظروفاً مواتية للتنمية في دول الجنوب، ويقيها من احتمالات الخراب العاجل إذا ما دفعت أو اندفعت على طريق التحرر العمومي المتسرع .

بعبارة أخرى، من الواجب أن تدعم السياسات التجارية والصناعية عدداً من القطاعات أو الصناعات المنتقاة بعناية، إما لأنها مولدة لفرص عمل وفيرة وإما لأنها

توسع القاعدة التصديرية للاقتصاد النامي، وإما لأنها تسهم في إشباع الحاجات الأساسية للغالبية الفقيرة من السكان، وإما لأنها ذات أهمية إستراتيجية في بناء قطاع صناعي قوى يمكن أن يشكل قاعدة متينة للنمو والتنمية الشاملة . ومن الخطأ الفادح أن تتخلى الدول العربية عن هامش المناورة الذي يتيحه لها تطبيق السياسات التمييزية في مجال التجارة وفى مجال الاستثمار، وذلك بإتباع سياسة ليبرالية موحدة تجاه كل القطاعات وتجاه كل الواردات وتجاه كل أنواع الاستثمار الأجنبي . ولا بأس هنا من تقييد الواردات غير الضرورية حتى بالوسائل الإدارية إذا لم يكن هناك مفر من ذلك، ولا بأس من حشد أدوات الحماية والدعم للصناعات الواعدة، ولا حرج في وضع الشروط على المستثمرين الأجانب، شريطة أن تنسق هذه الجهود وتتآزر من اجل تحقيق الخطة الوطنية للتنمية الشاملة .

وعلى الدول العربية أن تدافع عن حقوقها في اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وذلك من أجل تفعيل حقها في التنمية . وعليها أن تسعى للاستفادة إلى أقصى حد من الاستثناءات الواردة في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، وأن تكثف النضال الجماعي ليس فقط من أجل توسيع نطاق هذه الاستثناءات ومن أجل إطالة أمد تطبيقها، بل ومن اجل تحويل المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص في المنظمة من مجرد استثناء إلى قاعدة عامة، وذلك اتساقاً مع مبدأ تناسب التزامات الدول مع مستويات تطورها الاقتصادي والاجتماعي . وفضلاً عن ذلك يجب الوقوف بصلابة ضد إضافة أية التزامات جديدة للدول العربية، وضد توسيع صلاحيات منظمة التجارة العالمية وامتدادها إلى أية أمور لا تخص التجارة . فإذا كانت الصعوبات جمة في هذا المسعى، فقد لا يكون هناك مفر من هجر المنظمة، واسترداد الحريات التي فقدت من الدول العربية في تحديد سياساتها التنموية ثمناً لعضويتها في هذه المنظمة . وحبذا أن يأتي هذا التصرف كعمل جماعي من جانب أكبر عدد ممكن من دول الجنوب، وذلك حتى يُقطع الطريق على احتمالات الانتقام من جانب الدول الغنية.

5–التعاون فيما بين دول العربية مسعى للتنمية المستقلة[17]:

فهذا التعاون تمليه التحديات المشتركة التي تجابه الدول العربية في سعيها للتنمية في الظروف العالمية الراهنة . فالقدرة على مواجهة هذه التحديات جماعياً ستكون أكبر بلا شك من قدرة كل دولة منفردة على مواجهتها . والتعاون فيما بين الدول يجب أن يسير في طريقين. **أولهما** : طريق تنمية القدرة التفاوضية مع الدول المتقدمة والمنظمات الدولية الخاضعة لنفوذها من أجل تعديل الشروط الجائرة والالتزامات المتشددة التي اضطرت الدول العربية إلى قبولها، لا سيما في منظمة التجارة العالمية، ومن أجل الظفر بشروط أكثر ملائمة في مجالات التجارة والاستثمار والملكية الفكرية وقضايا الديون والعون الدولي . **وثانيهما**: طريق تنمية القدرات الذاتية لدول العربية في المجالات الإنتاجية والتجارية والعلمية والتكنولوجية والبيئية وغيرها. إن تجميع الموارد والخبرات والمهارات المتاحة لدى الدول العربية، وحشدها لإنجاز مشروعات مشتركة في هذه المجالات يمكن أن يسهم بشكل فعال في التنمية الشاملة، وفى إنقاص مستوى اعتمادها على الدول المتقدمة، وفى تعزيز قدرتها على المساومة مع الدول المتقدمة وشركاتها المتعددة الجنسيات .

وللتعاون بين دول العربية مستويات متعددة من الواجب تفعيلها جميعاً لخدمة التنمية . فالتعاون قد يشمل الدول النامية جميعاً في بعض الحالات، كما قد يشمل مجموعات قد يضمها أو لا يضمها إقليم واحد، مثل المجموعة العربية أو المجموعة الخمس عشرة. كما أن التعاون يمكن أن يجرى على المستوى الحكومي وعلى المستوى الشعبي.

وبالرغم من أن هدف التعاون فيما بين الدول العربية هدف يعود إلى أيام الكفاح من أجل الاستقلال، وبالرغم من أنه لقي ترحيباً من الدول التي نالت استقلالها، وتكونت منظمات عدة لممارسة ألوان مختلفة من التعاون، إلا أن جهود التعاون العربي قد اعتراها الضعف والوهن من جراء الانكسارات التي لحقت بهذه الدول، لا سيما في سياق المنازعات الإقليمية وفى سياق أزمة المديونية الخارجية في العالم النامي بشكل عام . لكن حالة الخمول وفتور الهمم أخذت وفى الانحسار مؤخراً، تحت تأثير الشعور

بالصدمة من ضخامة ما تورطت فيه الدول العربية من التزامات في منظمة التجارة العالمية، ومن إصرار الدول الغربية على فرض المزيد من الالتزامات الضارة بالتنمية على هذه الدول من جانب أول، وتحت تأثير حركات مناهضة العولمة من جانب ثان، وتحت تأثير ظهور قيادات جسورة وأكثر انحيازاً لمصالح شعوبها في عدد من الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص من جانب ثالث . وقد ظهرت بوادر ذلك عند انعقاد المؤتمر الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية في كانون / المكسيك في عام 2003، بتكوين مجموعة العشرين بمبادرة من بعض الدول النامية كالبرازيل والهند وجنوب إفريقيا، ونجاحها في إفشال هذا المؤتمر، وبالتالي إيقاف محاولات الدول المتقدمة لفرض المزيد من الالتزامات على دول النامية . كما كان للجهود المشتركة لدول النامية أثر واضح في توجيهات المؤتمر الحادي عشر لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الذي عقد في البرازيل في صيف 2004، وفى التوصيات التي تضمنها بيانه الختامي، لا سيما التأكيد على أهمية توسيع المجال المتاح لاتخاذ السياسات الوطنية التي تخدم تنمية البلدان النامية بشكل عام .

ثالثا–صعوبات تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة في الاقتصاديات العربية

وبالرغم من مزايا هذه الإستراتيجية، والآمال المعلقة عليها لنهوض بمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية، وبناء اقتصاد غير تابع، في ظل الظروف الدولية المعاصرة، إلا أنها لاتخلو من بعض الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها في البلدان العربية أهمها:

1–فإذا كان من أولويات التنمية المستقلة البدء من الاحتياجات الإنسانية لغالبية السكان، وإحداث التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني وعلاقاته الخارجية، التي تمكن من تنشيط حركة التصنيع وتحركها في اتجاه إشباع هذه الاحتياجات، فإن ذلك سيترتب عليه تقييد للمعروض من السلع والخدمات التي لا تنتمي لهذه الطائفة من الاحتياجات من جهة، وفرض حالة من التقشف الضروري لتوفير المدخرات المحلية اللازمة لتمويل الجانب الأكبر من الاستثمارات المطلوبة لإحداث التغيرات الهيكلية وتنشيط وتعميق التصنيع من جهة أخرى . وكلا الأمرين قد يثير صعوبات مع بعض فئات من السكان، وذلك بالنظر إلى الحرية غير المسبوقة في تدفق المعلومات عبر الحدود، وإطلاع سكان الدول العربية على كل جديد ومستحدث من المنتجات في الدول المتقدمة، وتعرضهم

لضغوط وإغراءات إعلانية ضخمة من اجل شراء هذه المنتجات التي يمكن – موضوعياً- استغناء عنها خاصة في المراحل المبكرة للتنمية . كما قد تثور صعوبات مع بعض رجال الأعمال وغيرهم من ذوى المصالح في استمرار الإعلانات التي أصبحت مصدراً مهما لتمويل أجهزة الإعلام الخاصة والعامة على السواء.

2-وإذا كان من أركان التنمية المستقلة إيجاد سياسات تجارية وصناعية انتقائية وتمييزية للحد من استيراد بعض المنتجات . ولدعم أنشطة بعينها وصناعات بذاتها، ولجذب أنواع من الاستثمار الأجنبي دون غيرها، ولتقييد حرية المستثمر الأجنبي في تحويل أرباحه أو إلزامه بشروط خاصة بالمحتوى المحلى لمنتجاته، ودعم بعض الصناعات الإستراتيجية والواعدة، ودعم الصادرات، وما إلى ذلك من السياسات التي قد يؤدى إتباعها إلى الدخول في صدام مع منظمة التجارة العالمية ومع الدول الصناعية المتقدمة، فإن عواقب هذا الصدام غير مأمونة، وقد تشمل فرض عقوبات، وقد تصل إلى الخروج أو إخراج الدول المعنية من منظمة التجارة العالمية . وقد يصل الأمر إلى فرض حصار اقتصادي من جانب دول المركز الرأسمالي. وتزداد احتمالات التعرض لمثل هذه العقوبات إذا لم تكن هناك تكتلات من جميع الدول النامية تدافع عن الدولة التي تلجأ لهذه السياسات لتعزيز فرص تنميتها، أو إذا لم تكن هذه التكتلات مستعدة للاعتراض على الممارسات العقابية أو الانتقامية من جانب الدول الصناعية المتقدمة، وكذلك التهديد بالخروج من منظمة التجارة العالمية في حالة إصرار هذه الدول على مثل هذه الممارسات، أو إذا لم يكن التعاون فيما بين الدول النامية قد تطور على النحو الذي يتيح بدائل للتجارة والاستثمار في داخل البلدان النامية ذاتها من جهة، ويؤدى إلى تقليل اعتماد الدول النامية على الدول المتقدمة من جهة أخرى .

3-وإذا كان مما تنطوي عليه الإستراتيجية التنموية المستقلة المعتمدة على الذات، إعادة توجيه هيكل الإنتاج وتعديل مسار التصنيع في اتجاه إشباع الحاجات الأساسية للسكان، وتعميق التصنيع من أجل رفع مستوى الاعتماد على الذات وتأمين اطراد التنمية، فإن ذلك يفترض حرية القرار الوطني في استخدام الموارد وتخصيصها، وهو ما يفترض بدوره السيطرة الوطنية على الموارد والثروات الطبيعية للبلاد . ولا شك أن السعي لتحقيق هذه السيطرة سوف يصطدم مع مصالح الشركات الأجنبية التي استحوذت على بعض الأصول الوطنية سواء من خلال الخوصصة أم من خلال

الاستثمار الأجنبي المباشر، فضلاً عن الاصطدام مع الشرائح الاجتماعية والشركات المحلية التي تشابكت مصالحها مع مصالح هذه الشركات الأجنبية . والاصطدام مع الشركات الدولية قد يستثير الدول الصناعية المتقدمة . ومن هنا قد يتحول الصدام بين البلدان العربية وهذه الشركات، إلى صدام بينها وبين الدول الأجنبية ذات العلاقة معها.

رابعا–شروط نجاح إستراتيجية التنمية المستقلة في الاقتصاديات العربية

فيما يلي ستة شروط نعتبرها ضرورية لنجاح تطبيق الاسترتيجية التنموية المستقلة المعتمدة على الذات في الاقتصاديات العربية وهي[18]:

1–إن الشرط الأول لتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات ولمواجهة الصعوبات التي قد تثيرها هو تفجير الطاقة المعنوية والشحنة الروحية الكامنة لدى المواطنين، حتى يحل لديهم الشعور بالأمل محل الشعور بالإحباط، وحتى ينتقلون من حالة السلبية إلى حالة الإيجابية، وحتى يتخلصون من الإحساس بالدونية إزاء الغرب المتقدم ويستردون ثقتهم بأنفسهم ذلك أن الدول التي حققت إنجازات مرموقة في مجال التنمية لم تصل إلى ذلك بمجرد توفير الاستثمارات المادية والبشرية اللازمة. وإنما ساعدها على ذلك أيضاً شعور جارف وإيمان عميق لا يختلف كثيراً عما تشعر به الأمم عندما تخوض حرباً ضد عدو شرس. إنه الشعور بالتحدي والثقة بالنفس والقدرة على مواجهة التحديات مهما عظمت . ومثل هذه المشاعر والأحاسيس تشكل مكوناً ما يطلق عليه : ثقافة التنمية .

فالتنمية المعتمدة على الذات الوطنية ليست مجرد عمل روتيني يؤدى بلا حماس وبلا حميّة، لإضافة تحسينات هامشية على هذا الجانب أو ذاك من جوانب حياتنا . وإنما التنمية في حقيقتها حرب على التخلف والتبعية . والنصر في هذه الحرب مرهون بتوافر الحماس والحشد والتعبئة لكل الطاقات، وفى مقدمتها الطاقات المعنوية أو الروحية. إن تفجير هذه الطاقات لدى الجنود هو ما يجعلهم يضحون بأرواحهم فداء للوطن . وتفجير هذه الطاقات لدى المواطنين في سياق السعي للتنمية هو ما يجعلهم يضحون بالكثير من متاع الحياة وملذاتها من أجل إعادة الأمة وانطلاقها على طريق النهضة.

ولكن من أين تاتى هذه الطاقات الروحية وكيف السبيل إلى تفجيرها؟ إنها تأتى في الغالب من خلال زعامة وطنية قوية وملهمة، ومن خلال أحزاب أو تنظيمات سياسية ذات طابع شعبي تستطيع أن تستثير حماس الجماهير وتحشد قواهم وتعبئ جهودهم وتبث فيهم وعياً حقيقياً بطبيعة التحديات التي يتعين مواجهتها، كما تبث فيهم إحساساً بقدرتهم على مواجهة هذه التحديات، وترسم لهم خطط السير نحو تحقيق الأهداف الكبرى للتنمية . وقد شهدت كوريا وماليزيا وغيرها من الدول الآسيوية ميلاد طاقات معنوية وشحنات روحية أطلقها من مكامنها قادة تحلوا بالحكمة والبصيرة، فاستطاعت شعوبهم أن تنجز في عقود قليلة ما تطلب قروناً في السابق . وما روح التغيير التي بزغت مؤخراً في فينزويلا والبرازيل وشيلي وغيرها من دول أمريكا اللاتينية إلا تعبير حي عن نجاح القيادات الجديدة النابعة من صفوف الشعب الكادح في إطلاق الطاقات الكامنة لدى المواطنين وتفجير ينابيع الأمل والتفاؤل لديهم .

2-وفى ضوء الصعوبات المتوقعة، يصبح الشرط الثاني لإمكانية تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هو الوعي بالصعوبات المحتملة والاستعداد لدفع الثمن الذي قد تتطلبه مواجهة هذه الصعوبات . وهذا الثمن يمكن أن يأخذ أشكالاً متعددة منتها التضحية ببعض ألوان الاستهلاك أو الاستيراد والتعرض لحالة من التقشف لا مفر منها لرفع معدلات الادخار والاستثمار. ومنها التعرض لعقوبات من جانب الدول التي قد تتضرر من السياسات التجارية والصناعية المرتبطة بهذه الإستراتيجية، أو التي قد تتضرر شركاتها العاملة في الدولة العربية من هذه السياسات وغيرها، لا سيما السياسات الرامية للسيطرة على الموارد والثروات الطبيعية الوطنية . وقد يصل الأمر إلى حد فرض الحصار الاقتصادي على الدولة التي تطبق الإستراتيجية المستقلة.

ولكن مواجهة مثل هذه المصاعب وتحمل تكلفة مواجهتها ليس بالأمر المستحيل . ولتكن لنا دولة كوبا أسوة حسنة في هذا الشأن . فبالرغم من صغر حجم هذه الدولة، وبالرغم من الحصار المضروب عليها لأكثر من 40 سنة، وبالرغم من المحاولات والجهود التي لم تتوقف من جانب الولايات المتحدة لخنق الاقتصاد الكوبي ـ فإن ذلك كله لم يمنع كوبا من السير في الطريق الذي اختارته . وظلت كوبا صامدة حتى بعد فقدان حليفها الأساسي – الاتحاد السوفياتى- وبعد انهيار الكتلة الاشتراكية، بل إنها استطاعت بالرغم من كل العراقيل والتحديات تحقيق تقدم ملموس في مجال التنمية البشرية، كما تمكنت

من احتلال موقع مرموق في أحد مجالات العلم والتكنولوجيا، وهو الحيوية والهندسة الوراثية . وطبقاً لليونسكو فإن كوبا واحدة من أربع دول في العالم (إلى جانب كندا وكوريا الجنوبية وفنلندة) تتمتع بأعلى مستويات التعليم المتكامل.

3-والشرط الثالث اللازم لتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هو حدوث تغيير ديمقراطي في السلطة الحاكمة ينقل مسؤولية اتخاذ القرارات من النخبة الحاكمة التي تساير الغرب وتطبق النموذج الليبرالي الذي يريد تعميمه على العالم في ظروف العولمة، إلى نخبة حاكمة جديدة تعبر عن مصالح التحالف الشعبي المؤيد للتنمية المستقلة والمستعد لتحمل ما تتطلبه من تضحيات .

4-والشرط الرابع لتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات هو المشاركة الشعبية، التي هي أيضاً أحد مكونات هذه الإستراتيجية على ما سبق بيانه . فهذه المشاركة ضرورية لاسترداد الثقة بالنفس، ولتوليد رأى عام مؤيد للإستراتيجية التنموية المستقلة ومتحمس لتنفيذها . كما أنها ضرورية لحسن تطبيقها، وتفادى الانزلاق والانكسارات التي وقعت فيها الكثير من تجارب التنمية في العالم الثالث وفى المعسكر الاشتراكي من جراء تعطيل آليات المشاركة والتحول إلى نظام ديكتاتورية واستبدادية، وهو ما فتح الباب للمركزية المفرطة وللبيروقراطية والفساد – وهى جميعاً من الأسلحة الفتاكة التي أصابت التنمية في المقتبل . ولهذا فإن مردود هذه المشاركة على التنمية يرتبط بإعادة توزيع الدخل والثروة والحرص على درجة مرتفعة من العدالة الاجتماعية، فضلاً عن إيصال قسط وفير من ثمار التنمية إلى الغالبية من السكان في صورة دخل أكبر وفرص عمل أكثر وخدمات تعليم وعلاج أفضل، ونوعية حياة أرقى .

5-والشرط الخامس هو الأخذ بأساليب الوقاية ضد الممارسات الخارجية الضارة، واتخاذ الاحتياطات اللازمة لمواجهتها عندما تقع . وأول هذه السبل هو إعطاء أولوية متقدمة للأمن الغذائي ورفع نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع الغذاء الأساسي، فضلاً عن تنويع مصادر استيراد الغذاء وتعظيم الاستفادة من الدول النامية في هذا الشأن . ولما كان من المتوقع أن تستمر الحاجة قائمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية اللازمة للإنتاج وكذلك التكنولوجيا، فإنه ينبغي التحوط لتوقف هذه الواردات من مصادرها التقليدية في الدول المتقدمة، والسعي لتنويع هذه المصادر لتشمل بعض المصادر غير التقليدية في الدول المتقدمة والنامية على السواء . ولما كانت التكنولوجيا الملائمة لإشباع الحاجات

الأساسية – بما فيها الحاجة إلى فرص العمل – وكذلك المعدات الإنتاجية المرتبطة بها، ليست هي بالضرورة التكنولوجيا والمعدات المتاحة في الدول المتقدمة، فإنه من اللازم أن تسعى الدولة العربية المعنية بتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات إلى ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتصنيع المعدات التي تحتويها، عن طريق بناء قاعدتها العلمية والتكنولوجية، وعن طريق فتح المجال أمام المبادرات الوطنية لتطوير التكنولوجيات المحلية التقليدية، وحبذا لو تم ذلك بالتعاون مع دول أخرى من دول النامية تسعى هي الأخرى لتطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة .

6-وأخيراً، نأتي إلى شرط السادس من شروط التطبيق الناجح لإستراتيجية التنمية لمستقلة المعتمدة على الذات، ألا وهو رفع مستوى الوعي لدى النخبة والجماهير على السواء بالأهمية القصوى للتعاون الإقليمي بوجه خاص، والتعاون فيما بين دول النامية بوجه عام . فإذا كان تحسن توزيع الدخل والثروة والمشاركة والاقتناع الشعبي بالإستراتيجية التنموية بمثابة خط الدفاع الأول عن الإستراتيجية، والممهد الضروري لحسن تطبيقها، فإن التعاون بين الدول العربية بمختلف صوره ومستوياته هو خط الدفاع الثاني عن التطبيق الوطني لهذه الإستراتيجية، بل إنه ضروري لا بديل لها في حالة تطبيق الإستراتيجية في دولة صغيرة الحجم .

وبالرغم مما ذكر من مؤشرات لإحياء جهود التعاون فيما بين الدول النامية في المحافل الدولية، فإن تأييد هذا التعاون في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص لم يزل ضئيلاً على المستويين الشعبي والحكومي على السواء . وينـدر أن تنعكس الاتفاقات والبروتوكولات التي توقعها الدول العربية فيما بينها وفيما بين الدول النامية في خططها التنموية أو في مشروعات محددة مدروسة وقابلة للتنفيذ. بل يبقى الأمر كله معلقاً ومحصوراً في دائرة الخطاب السياسي دون غيره. ومن هنا تبرز الحاجة إلى بذل جهود كبيرة ومنتظمة، لا سيما من جانب المثقفين وأهل الرأي والفكر والمنظمات الأهلية، لإيضاح الأسباب الداعية إلى قيام علاقات تعاون بين الدول العربية ولبيان المكاسب التي يمكن أن تعود عليها من هذا التعاون، حتى في ظل الإستراتيجية التنموية السائدة، ولبيان أهمية هذه المكاسب عند الانتقال إلى إستراتيجية التنمية المستقلة[19].

وينبغي الانتباه إلى أن الدول النامية والدول العربية ليس كتلة متجانسة ومتوافقة المصالح على طول الخط. فثمة تباينات فيما بين الدول النامية والدول العربية لاسيما في مستويات تطورها الاقتصادي. وهذه التباينات تجعل من الممكن ظهور تناقضات في المصالح فيما بين الدول النامية والدول العربية. فالدخول في مناطق تجارة حرة قد يكون في صالح الأطراف الأكثر تقدما في هذه الدول، بينما قد يلحق الضرر بالأطراف الأقل تقدما منها. ومن هنا كثرت الاستثناءات في اتفاقيات مناطق التجارة الحرة التي كثيرا ما تؤدي إلى تعطيلها من الناحية العملية. ولذا يتعين مراعاة هذه التباينات بين هذه الدول، وذلك بتنويع أشكال التعاون، وبالتركيز على مقاربات الإنتاج المشترك أكثر من التركيز على مقاربات تحرير التجارة، وبتضمين اتفاقيات التعاون فيما بين الدول النامية والدول العربية إجراءات تكفل تعويض الأطراف المتضررة. كما ينبغي الحذر أيضا من محاولات الدول المتقدمة إفشال التكامل الاقتصادي الإقليمي في الدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص، خاصة من خلال سعي الدول الغربية إلى إلحاق الدول النامية باقتصادياتها وأسواقها. كما في اتفاقات الشراكة الأوروبية واتفاقات مناطق التجارة الحرة الأمريكية مع عدد من الدول النامية بما في ذالك الاتفاقات غير المباشرة مثل اتفاقية الكويز أي المناطق الصناعية المؤهلة لدخول السوق الأمريكية.

وختاما تجدر الإشارة إلى أن فرص تطبيق إستراتيجية التنمية المستقلة سوف تتحسن كثيرا فيما لو نجح المجتمع الدولي في إخضاع العولمة للسيطرة أو الحوكمة و مراجعة مواقف وسياسات المؤسسات المالية الدولية ذات الشأن الأكبر في تشكيل مسيرة العولمة (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي – منضمة التجارة العالمية)، وكذلك بشأن إخضاع ممارسات الشركات متعددة الجنسيات باعتبارها فاعل أساسي في صناعة العولمة – لبعض القواعد الدولية الرامية إلى مجابهة الممارسات الاحتكارية لهذه الشركات و إلى الحد من جورها على السيادة الوطنية للدول النامية بشكل عام والدول العربية بشكل خاص[20].

الخاتمة :

وفى ختام هذه الدراسة في عرض لإستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات، والهدف الذي تسعى إليه في تبني إجراءات تهدف أولا، إلى الحد من التبعية القائمة للاقتصاديات العربية نحو الخارج و تقويم القدرات الوطنية، وفي خلق تكنولوجيا محلية وإشباع الحاجات الأساسية للسكان، وذلك لأن العلم مهما كان عالميا بطبيعته فإن التكنولوجيا وليدة ظروف المجتمع الذي افرزها سواء، كانت طبيعية أم اجتماعية أم حضرية، وعليه فإن نقلها كفائدة يقلل من كفاءتها ما لم يصاحب ذلك النقل جهد في اتجاه تطوير التكنولوجيا التقليدية كثيفة العمالة، مع السعي إلى تطوير التكنولوجيا المستوردة لظروف المجتمع وحاجته، وقد بدأ النمط التنموي الجديد يلقي رواجا في أوساط البلدان النامية بشكل عام تحت شعار التعاون الاقتصادي والاعتماد الجماعي على الذات في إطار التعاون جنوب جنوب، وهي إحدى السمات التي يتميز بها النظام الاقتصادي الجديد، الذي دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة لإقامته، وبذلك أصبح التعاون حلقة أساسية في جداول اعمال مؤتمر الأمم المتحدة لكون هذه الإستراتيجية التنموية الجديدة، لا تستهدف إنتاج ما يشبع الحاجات الأساسية لشعوب العربية فحسب، بل أنها تتيح فرصا كبيرة لزيادة حجم المبادلات بين هذه الدول، إذا لاتنافسها في هذا المجال منتجات الدول الصناعية المتقدمة، وعليه يبقى نجاح هذه الإستراتيجية التنموي مرهونا بتحقيق تكامل عربي اقتصادي وصناعي وثيق ومتزايد وعادل وفعال، باعتباره ضرورة اقتصادية في هذه الإستراتيجية، بالإضافة إلى ذلك ومن أجل القضاء التام والنهائي على التبعية التي تعاني منها الاقتصاديات العربية اتجاه اقتصاديات الدول المصنعة، أصبح من الضروري ربط إستراتيجية التنمية المستقلة المعتمدة على الذات بنموذج أخرمن العمل التنموي مكمل لها يستدعي، هو الأخر اعتماد مبدأ تضامن على صعيد جميع بلدان العالم النامي، يتمثل في العمل على تحقيق الاستقلال الجماعي، وهو الاتجاه الحديث الذي أصبح يطبع السياسات التنموية للبلدان النامية في ظل العولمة .

هوامش ومراجع الدراسة

1- راجع :-البرادعي منى، **استراتيجية اشباع الحاجات الأساسية**،أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد،1983، ص.ص.10-20

2- مركز دراسات الوحدة العربية، **المشروع النهضوي العربي،نداء المستقبل**،الطبعة الثانية، 2011، ص.ص.87-88

3- فاروق محمود، **دراسة تقويمية في استراتيجيات التصنيع**، رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد،1982، ص.570

4- للمزيد أكثر راجع: - إبراهيم العيسوي،**التنمية في مصر** –الواقع المتعثر والبديل الأفضل- ،القاهرة،المكتبة الأكاديمية،2009، ص ص.119-147

-إسماعيل صبري عبد الله،**مصر التي نريدها**، القاهرة،دار الشروق، 1992

5- بهار إسماعيل ، **عقبات التصنيع ونقل التكنولوجيا في اطار التعاون بين دول نامية والدول المصنعة**،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة الجزائر،معهد الحقوق،1989، ص .28

6- للمزيد راجع :، محرم محمد:**حيازة التكنولوجيا من أجل التنمية الصناعية**،بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1987

7- مركز دراسات الوحدة العربية،، **مرجع سابق**، ص.ص 91-92

8–راجع :إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**،ص ص124-138

9–إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**،ص ص124

10- إبراهيم العيسوي، **مرجع سابق**، ص.125

11- راجع: - Paul Baran. The Political Economy of Growth. Monthly Review Press. N .Y & London، 1957

12- رمزي زكي، **الاعتماد على الذات**، القاهرة، المعهد العربي للتخطيط ودار الشباب،1987، ص.123

13- UNIDO. Industrial Development Report 2005(Capability building for catchingup). UNIDO. Vienna. 2005.

14- –تقرير لجنة الجنوب،**التحدي أمام الجنوب**، ترجمة عطا عبد الوهاب،، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1990،ص ص.131-132

15 -راجع: محبوب الحق، **ستار الفقر**، ترجمة احمد فؤاد بلبع، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب،1977

16- راجع :إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**، ص.ص.132-133

17-يمكن الرجوع إلى: عبد القادر سيد احمد،**المفاوضات بين الشمال والجنوب**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،1983

18- إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**، ص.ص.141-145

19 – راجع:- إبراهيم العيسوي،**مرجع سابق**، ص.ص.145-146

- تقرير لجنة الجنو،**التحدي امام الجنوب**،ترجمة عطا عبد الوهاب،مرجع سابق،ص.ص. 209

20- راجع: Deepak Nayyar and Juluis Court, Governing Globalization :issues and institutions.The UNU/WIDER.Policy Brief. No.5.2002